

الاشتقاق التقليبي وأثره في وضع المصطلحات

د . ممدوح محمد خسارة

القلبُ اللغوي أو الاشتقاق الكبير: «وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه^(١)» وفيه تحفظ المادة دون الهيئة^(٢). ومن أمثلتهم على ذلك أن مادة (ق و ل) - أصل (قال) - وتقاليبها الستة: (ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل و ق) ، (ل ق و) ، (ق و ل) فهي بمعنى الخفة والسرعة؛ فالقول يخفُّ له الفم واللسان؛ والقلو: حمار الوحش وذلك لخفته وإسراعه؛ والوقل للوعل وذلك لحركته، وولق: إذا أسرع؛ ولوق: ومنه التلويق ، وهو إعمال اليد بالطعام وتحريكه، واللوق: الزبدة لخفتها، واللقة للعقاب قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها^(٣). ومن أمثلتهم أيضاً أن (جبر) وتقاليبها أين وقعت فهي للقوة والشدة، منها (جبرت) العظم والفقير إذا

(١) ابن جني/ الخصائص ٢: ١٣٤، وكان ابن جني يسميه الاشتقاق الأكبر .

(٢) السيوطي/ المزهري ١: ٤٣٧ .

(٣) ابن جني/ الخصائص ١: ٨ - ٩ .

قَوِيَّتُهُمَا وَشَدَّدَتْ مِنْهُمَا، وَ (الْجَبْر) الْمَلِكُ لِقُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ، وَمِنْهَا رَجُلٌ (مُجَرَّبٌ) إِذَا جَرَّبْتَهُ الْأُمُورَ؛ وَكَذَلِكَ (الْبَرَج) لِنَقَاءِ بَيَاضِ الْعَيْنِ وَصَفَاءِ سَوَادِهَا وَهُوَ قُوَّةُ أَمْرِهَا...»^(١)

والقلب اللغوي على نوعين: لفظي ومكاني .

- فاللفظي نحو قولهم: (رَعَمَلِي) بدل لَعَمْرِي، «وَمَا أُطْبِّهْ بَدَل أُطْبِّه»^(٢) . وهو مالا نَعُدُّهُ قَلْبًا، فَإِنْ هُوَ إِلَّا مِنْ أَخْطَاءِ النُّطْقِ وَأَغَالِيظِ الْكَلَامِ .

- أما المكاني: فهو القائم على تقليبِ مواقع الحروف وهو المقصودُ بكلامنا عند إطلاقه .

(١) القلب عند القدماء :

«وَبِالْقَلْبِ الْمَكَانِي قَالَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالنُّحُو عَلَى مَرِّ الْعَصُورِ، قَالَ بِهِ الْخَلِيلُ وَسِيبُويه وَالْمَازَنِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ وَابْنُ دُرَيْدٍ وَابْنُ جَنِي»^(٣) . وَوَرَدَ مِنْ هَذَا الْقَلْبِ جَمَلَةٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ تَتَعَاوَرُهَا كُتُبُ اللُّغَةِ نَحْوُ جَبَذَ وَجَذَبَ وَرَبَضَ وَرَضَبَ^(٤) وَأَنْتَ وَنَأْتُ بِمَعْنَى (أَنْ)^(٥) . وَمَجْمُوعٌ مَانَقِلُهُ السِّيُوطِيُّ فِي مَزْهَرِهِ نَحْوُ مِنْ خَمْسِينَ مَثَالًا مَعْظَمُهُ مِمَّا قُلِبَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ لَا غَيْرَ .

وثمة ملاحظات حول ما يدخله القلب هي :

١ - ذكر ابن جني أن القلب يكون في الأصول الثلاثية؛ ولكن نُقِلَتْ كلمات تدل على أنه وَقَعَ فِي الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ نَحْوُ: أَذْهَبَ وَأَهْبَذَ، وَفِي الرَّبَاعِي

(١) المرجع نفسه ٢/ ١٣٥ .

(٢) السِّيُوطِيُّ / الْمَزْهَرُ ١ : ٤٧٦ .

(٣) د. حسين شرف / القلب المكاني، مجلة مجمع القاهرة، ج ٤٢ : ١١٦ .

(٤) ابن دريد / جمهرة اللغة ١ : ٢٦٠، والسِّيُوطِيُّ / الْمَزْهَرُ ١ : ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٥) ابن منظور / لسان العرب: أنن .

المجرّد نحو جَهَجَهْتُ بالسبع وَهَجَهَجْتُ، وفي مزیده نحو اضمَحَلْ وَاَمْضَحَلْ؛ وفي غير الأصول من المشتقات نحو: أسير مُكَبَّلٌ ومُكَلَّبٌ، وماء مُسَلْسَلٌ ومُلْسَلَسٌ^(١). وهذا كلّهُ مقبولٌ مادام السماع قد وَرَدَ به. لكن ما ليس مقبولاً أن تُطَرَّدَ قاعدة القلبِ على الأعجمي المعرَّب فيقال بأن الزبرْدَجَ مقلوبُ الزَبَرْدَجِ^(٢)، والأشدُّ إنكاراً منه، وما لا يمكن حمله إلا على الوهم، قولٌ من قال بأن (الْفَنَزَجَ) - وهو فارسي معرب بمعنى اللعب - مقلوبٌ من (الزَّفَن) العربي الصحيح بمعنى الرقص^(٣).

٢ - ذهب الكوفيون إلى وقوعه في الأفعال وسواها كَبَكَلَ وَلَبَّكَ، وطامِسَ وطاسِمَ، ورَدَّ البصريون في الأفعال والمصادر، رأوه لغة وأثبتوه في مشتقات المعاني كما في (جرف هارٍ وهائر)^(٤) على أن السماع ورد بقول الكوفيين.

٣ - وزاد السخاوي في شرح المفصل: «إذا قلبوا لم يجعلوا للفَرْع مصدراً لئلا يلتبس بالأصل، ويُقتصر على مصدر الأصل ليكون شاهداً للأصالة نحو: يئس يأساً، وأيس مقلوب منه ولا مصدر له. فإذا وجد المصدران حكم النُّحاة بأن كلَّ واحد من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوبٍ نحو جبذ وجذب؛ وأهل اللغة يقولون بأن ذلك كلّهُ مقلوبٌ»^(٥). وكان هذا الاعتراض قد أثير حول الإبدال أيضاً، (ولكننا نرى أنه لا مانع يحول بعد وقوع القلب في كلمة، دون قبول تصرفاتها عند الحاجة).

(١) عبد الله أمين/ الاشتقاق: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) عبد الله أمين- الاشتقاق: ٣٨٧.

(٣) د. أسعد علي/ تهذيب المقدمة اللغوية للعلالي: ٦٥.

(٤) من قوله تعالى في الآية ١٠٩ من سورة التوبة: ﴿أَمْ مَنْ أَسْسَ بَنِيانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾.

(٥) د. أسعد علي/ تهذيب المقدمة اللغوية للعلالي: ١٣٨.

إن الإحساسَ بالعلاقة بين تقاليب الجذر العربي قديمٌ لدى اللغويين، فإن إمامهم الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) بنى معجمه الشهير (العين) آخذاً بمبدأ التقاليب. قال في «باب العين والجيم والسين معهما:

(ع ج س، ع س ج، ج ع س، س ج ع مستعملات. س ع ج، ج س ع مهملان. ع جس: العَجَسُ شدة القبض على الشيء.... العَسَجُ: مدُّ العنق في المشي، والعَوَسَجُ شجر كبير الشوك.... والجَعَسُ: العَذَرَةُ، والجُعْسُوس اللثيم؛ وسَجَعَ الرجل: إذا نطق بكلامٍ له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن.^(١))

كان لنظرية التقاليب، كما لكل نظرية لغوية، أنصارٌ ومعارضون. أشهر من تحمَّس لها من القدماء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. وأبرز من عارضها ابن دُرستويه وابن فارس والسيوطي. أما ابن دُرستويه فقد أبطل القلب اللغوي كله، ورأى أن ماجاء منه إنما هو لغات لقوم متباينين، ومن الجائز أن يتم تعاورها بعد الذبوع والانتشار، إن كُتِب للكلمة المقلوبة ذبوع^(٢).

وأما ابن فارس فقد قال في فقه اللغة: «من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصَّة (العبارة)؛ فأما الكلمة فقولهم: جَبَذَ وَجَذَبَ وَبَكَلَ وَلَبَّكَ، وهو كثير؛ وقد صَنَّفَه علماء اللغة، وليس في القرآن شيءٌ من هذا فيما أظن^(٣)». قد لا تحمِل هذه العبارة معارضة واضحة من ابن فارس، لكن الذي يوضح معارضته القوية هو منهجه في معجمه (مقاييس اللغة)، إذ من المعروف أن ابن فارس ذكر لبعض الجذور أصليين أو ثلاثة

(١) الخليل بن أحمد/ العين ١: ٢١٢-٢١٤ .

(٢) د. حسين شرف/ القلب المكاني، مجلة مجمع القاهرة ٤٢: ١١٤ .

(٣) السيوطي/ المزهَر ١: ٤٧٦ .

أصول. قال - مثلاً - في باب الباء والصاد ما يُثْلَثُّهما: (بصر) الباء والصاد والراء أصلان، أحدهما العِلْمُ بالشيء، يقال: هو بصيرٌ به.... أما الأصل الآخر فبُصْرُ الشيء غِلْظُهُ^(١). فكيف يستقيم هذا القولُ مع مَنْ يذهب إلى أن (بصر وصر وربص وصر وصر وبرص وصر) كلها تدور في أصل واحد مشترك؟ بل إنه ذهب إلى أن بعض الجذور تحمل خمسة أصول، قال: «(أجل): اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة القياس، فكل واحدة أصل في نفسها، فالأجل: غاية الوقت، والإجل: القطيع من بقر الوحش، والأجل: مصدر أجل عليهم شرّاً أي جناه، والإجل: وجع العنق... والمأجل: شبه حوض واسع^(٢)». يقول هذا ابن فارس في تقليب واحد من (أجل) جاعلاً له خمسة أصول أي معان عامة، في حين أن أصحاب نظرية التقلاب يقولون بأن هذه المادة وتقابليها الستة، المستعمل منها والمئات، وهي (أجل، ألج، لجأ، لأج، جلاً، جأل) تدور كلها في إطار معنى عام مشترك.

وأما السيوطي فقال معقّباً على نظرية التقلاب عند ابن جني: «وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً. وليس مُعْتَمَداً في اللغة، ولا يصح أن يُسْتَنْبَط به اشتقاق في لغة العرب. وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك^(٣)». ثم يعلّل السيوطي موقفه من هذا الاشتقاق الكبير تعليلاً علمياً قل نظيره عنده، إذ يقول: «وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن هذه الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى،

(١) ابن فارس/ المقاييس ١: ٢٥٣.

(٢) ابن فارس/ مقاييس اللغة ١: ٦٤.

(٣) السيوطي/ المزهري ١: ٣٤٧-٣٤٨.

فخصّوا كلّ تركيب بنوعٍ منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرةً، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدُلُّوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما، لَضاقَ الأمرُ جدّاً، ولاحتاجوا إلى حروف لا يجدونها، بل فرّقوا بين (مُعْتِقَ ومُعْتَقَ) بحركة واحدة حصلَ فيها تمييزٌ بين هذين... ولا يُنكرُ مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتّحدة المادةِ معنى مشتركٍ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيّل على ذلك في جميع مواد التراكيب كطلّب لعنقاء مغرب، ولم تُحمَل الأوضاع البشرية إلا على فهم قريية غير غامضة على البديهة، فلذلك فإن الاشتقاقات البعيدة جداً لا يقبلُها المحقّقون»^(١).

إن نص السيوطي هذا يحمل أيضاً نقداً موضوعياً لنظرية القيمة التعبيرية للحرف العربي المرتبطة بنظرية التقاليب. وهي أكثرُ النظريات خلافيةً بين اللغويين، لأن اعتقادها يُلزم - كما أشار - بالألّا يُعبّر عن معنى المدح مثلاً بحرف من حروف معنى الدم، ولما كان هذا غير ممكن دلّ ذلك على عدم أطراد النظرية، إن لم نقل عدم صحتها .

لكنّ مثل هذه الاعتراضات ما كانت لتغيّبَ عن ابن جني الإمام الثاني للغويين العرب، ولذا فهو لم يدّع أطرادَ نظريته، بل نبّه على ذلك قائلاً: «واعلم أنا لاندّعي أن هذا مُستَمِرٌّ في جميع اللغة، كما لاندّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدسُ هذا أو خُمُسُه مُتَعَذِّراً صعباً، كان تطبيقُ هذا وإحاطتهُ أصعبَ مذهباً وأعزّ مُلْتَمَساً»^(٢).

(١) السيوطي / المزهري ١: ٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) ابن جني / الخصائص ٢: ١٣٨ .

٢) الاشتقاق التقليدي لدى المحدثين :

انحصرت دراسات المحدثين حول هذا النوع من الاشتقاق في ثلاثة محاور: الموقف من ظاهرة القلب والتقاليب الممكنة للجذور العربية؛ والموقف من مقولة القيمة التعبيرية الموحية للحرف العربي لارتباطها بظاهرة القلب؛ ثم مدى الإفادة العملية من هذه الظاهرة في وضع المصطلح الجديد .

آ - انقسم المحدثون حول نظرية التقاليب الممكنة للجذور العربية، وإن كان معظمهم يقصرها على التقاليب الستة من الجذر الثلاثي، ويستبعد تقاليب الجذرين الرباعي والخماسي . ففي حين رآها بعضهم ممثلة للنضج اللغوي عند العرب وأنها أفعل من نظرية الإبدال في تنمية الثروة اللغوية^(١)، أزرى بها آخرون قائلين إن «القسمة العقلية لمعرفة التقاليب المحتملة لمادة ما ليست إلا لغواً أو عبثاً، ولولا الرغبة في تبيان مفاصلها لما سودنا بياض هذا القرطاس بهذه التقاليب التي تُشبه رموز الحساب أو اصطلاحات المنطق؛ فهي بهذا كله أبعد المباحث عن منهج فقه اللغة الذي لا تُدرَس فيه إلا الحقائق الظاهرة لمعرفة ما وراءها من الخصائص والأسرار. ولقد قال (مييه Meillet) في أمثال هذه المباحث وأصاب: إنها من بين أبحاث علم اللسان كافة أدقها وأقلها يقيناً، ومن ثمَّ كثر فيها عبثُ الهواة^(٢)». إن الدراسات الإحصائية المعاصرة للأصول التي يمكن أن تؤدي إليها التقاليب الممكنة أكّدت ما ذكره الخليل من أنها تبلغ (١٢٣٠٥٤١٢) أصلاً^(٣)، منها (٧٥٦) من مقلوب، الشائي، و (١٩٦٥٦) من الثلاثي، و (٤٩١٤٠٠) من الرباعي ،

(١) د. أسعد علي/ تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي: ٦٧ .

(٢) د. صبحي الصالح/ دراسات في فقه اللغة: ٢٣١ .

(٣) د. يوسف العش/ أولية تدوين المعاجم ، مجلة مجمع دمشق ١٦ / ٩ - ١٠ :

و(١١٧٩٣٦٠٠) من الخماسي، المستعمل منها أقل من ١٪ من مجموعها، والباقي مُهْمَلٌ لاسيما تقليبات الرباعي والخماسي. وهذا ما جعل أنصار النظرية ينبهون على أن عمل القلب خاص في محيط الثلاثي لا يتجاوزه إلى غيره، وأن «مابين ثلاثي يمكن فرضه إلا وضع العرب عليه، بيد أنه لم يتم وضع كل مواد دائماً^(١)». وهذه النظرية هامة جداً للقائلين بوحدة أصل اللغات، لأن التقاليب الممكنة للجدور تقوي احتمالات اللقاء فيما بينها، وبوساطتها قد يُعرَّف على الأصل الأقدم لتلك الجدور.

ب - أما مقولة القيمة التعبيرية للحرف العربي فلم تكن أكثر قبُولاً، لأنه «إذا كان كل حرف في كل مادة يتمتع بهذه الدلالة السحرية الذاتية، فلا ضير في قلب كل مادة على وجوهها المحتملة، ولا ضير في أن تأتي فاء الكلمة في موضع العين، ولا أن تحل العين محل اللام والفاء، فإن كل حرف منها - قُدِّم أو أُخِّر - يوحى بمدلوله الذاتي الخاص^(٢)».

ج - أما التطبيق العملي لنظرية القلب، ومدى الإفادة منها في الاشتقاق وتوليد ألفاظ جديدة، وهو ماسميناه الاشتقاق التقليبي، فهذا ما يهْمُننا، ومع ذلك فلم نجد - على حد علمنا - من المعربين والمصطلحيين من أفاد منه فيما ولده من ألفاظ ومصطلحات؛ لكننا وجدنا دراسة مشفوعة بمثالين، يدعو فيها صاحبها الأستاذ عبد الله أمين إلى توظيف هذا النوع من الاشتقاق، يقول فيها: «وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن الانتفاع به كالضرب السابق (الإبدالي)، وذلك في اشتقاق اسمين مثلاً من أحرف مادة واحدة لمُسَمَّيْن متشابهين في الشكل والعمل أو في أحدهما. فكل

(١) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي: ١٤٥.

(٢) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة: ٢٢٨.

اسمين بينهما قلبٌ ويجمعهما معنى واحد، يمكن أن يُسمَّى به مُسمَّيان متشابهان في الشكل والعمل أو في أحدهما، إن كان بين المسمَّيين ملاءمة، مثال ذلك (لُعْطَة وَعُلْطَة)، وهي خطٌّ بسوادٍ أو صُفْرَة تخطُّ المرأة في خدِّها، يمكن أن يُطلق أحدهما على المادة السوداء التي تُزَجَّج بها الحواجب، والآخر على الحمراء التي تُطلى بها الخدود والشفاه. و (السُّوار) معروفٌ وهو حلِّيٌ يُحيط بالمعصم من ذهب أو فضة، و (الرَّسْوَة) ما كان من خَرَزٍ، ويمكن أن يُطلق على ما كان من ماسٍ مثلاً^(١). كما دعا بعضهم إلى عد (القلب) من جملة طرائق نمو العربية^(٢).

وعلى العكس من هذا، سمعنا من يرفض استعمال هذا الاشتقاق في توليد الألفاظ والمصطلحات، يقول أحد المصطلحيين، وهو الدكتور جميل الملائكة، بعد أن عدَّ طرائق التوليد اللغوي: «وفي هذا كله مَغْنَاةٌ عَمَّا صارتْ ترتفع به أصواتُ بعضهم من المناداة بتقليب حروفِ الكلم العربي، لاستحداث ألفاظٍ جديدة، كأنْ نَصوغُ من (ضَمِن) ألفاظاً مثل (مَنْض ومَضَن وضَمَن) كأنْ معجماتنا خَلَّتْ وخَوَتْ من آلاف الألفاظ المهجورة فأصبَحنا بمسيس الحاجة إلى مثل هذه المستحدثات الغريبة^(٣)».

إن مانراه في هذا النوع من الاشتقاق أنه رصيدٌ احتياطي في طرائق التوليد العربية. وإذا كان لدينا حتى الآن مندوحةٌ عن استخدامه في الأوضاع اللغوية الجديدة، فإننا لانتبهد أن يأتي يومٌ قد يُصبح فيه ممَّا لاغنى عنه.

(١) عبد الله أمين/ الاشتقاق: ٣٨٨.

(٢) د. عبد الكريم خليفة/ نحو معجم موحد لالفاظ الحضارة، مجلة مجمع القاهرة، ج

١٧٩: ٥٣.

(٣) د. جميل الملائكة/ المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العراقي ٣٤/ ٣:

«وسيان لدينا أكانَ هذا القانون في طبع العربي أم لا، مادام يَسُدُّ عِوزَنَا وفيه البلاغُ، وَيَنْزِلُ من طبعنا منزلةَ ما لم يكن العربي ينبو عنه أو يُنكر أمره^(٤)». وإننا لانشرط أخذَه من فعل أو اسم أو مشتق كما فعل النحاة، كل مانشرطه هو ألا يؤدي القلبُ إلى لفظٍ تتنافر حروفُه على نحوٍ يُخرجه من دائرة الفصاحة، وألا يُستخدم إلا لضرورة الوضع العلمي .

